والعمالة والانتاج . وقد بدأت المدرسة المشار اليها تكتسب انصارا عديدين ابتداء من منتصف الخمسينات بحيث اكتسبت الان موقعا لا ينكر في أوساط الفئة الحاكمة في الولايات المتحدة .

ولعله من المفيد ان نوجز الموقف الايديولوجي لهذه المدرسة من خلال تصورها لدور القطاع العام . وقبل ان نوجز النقاط الرئيسية نود التشديد على ان نظرة هذه المدرسة للقطاع العام هي نظرة الحكم الذي يراقب مجرى اللعبة على الساحة الاقتصادية دون أن يتدخل مباشرة في عملية توزيع الموارد باستثناء المشاريع التي لا يقدم القطاع الخاص عليها بسبب الصعوبة في تحديد وتنفيذ الملكية الخاصة والتي تتميز « بوفورات خارجية » Externalities لا يستطيع القطاع الخاص جبايتها .

ان القطاع العام المثالي في نظر هذه المدرسة هو الذي يعمل ضمن الخطوط التالية : ١ ــ تنفيذ التشريعات التي تكفل حرية المنافسة . ٢ ــ تمكين القطاع الخاص من ممارسة عملياته الانتاجية والاستهلاكية دون اي عائق . ٣ ــ الغاء كافة القيود على مستوى الاجور والاسعار والفائدة وجعل قانون العرض والطلب الاساس في عملية توزيع الموارد . ٤ ــ اطلاق حرية الاستيراد والتصدير والغاء القيود الكمية على الاستيراد . ٥ ــ الاتجاه نحو التخفيض في انتاج السلع المختلفة وعدم اعطاء اي دعم لسلعة دون غيرها لان ذلك يزيد في عملية تشويش الموارد .

ان أيا من هذه الشروط غير متوفر بالنسبة للقطاع العام في اسرائيل . فالقطاع المذكور يتدخل تدخلا مباشرا في عملية توزيع الموارد دون ان يترك زمام المبادرة للقطاع الخاص او للمستهلك ان يقرر نوع وحجم السلع التي ستنتج . ويرجع السبب في وجود هذه الظاهرة الى ترابط الوضع السياسي والعسكري مع الاهداف الاقتصادية التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها . ولكي تستطيع اسرائيل تنفيذ اهدافها السياسية في البقاء في المنطقة وترسيخ جذورها عن طريق استقدام المزيد من المهاجرين اليهود ، وكذلك تنفيذ أهدافها العسكرية عن طريق وجود جيش حديث مسلح بأحدث المعدات فانه لا بد من ان تلعب الدولة من خلال القطاع العام الدور الاساسي والاكثر اهمية في عملية توزيع الموارد الاقتصادية . وفي مثل هذه الظروف لا يمكن أن تترك السلطات الاسرائيلية للمستهلك أن يقرر نوع وحجم السلع والخدمات المنتجة كما هو الحال في معظم البلدان التي تعتمد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج اساسا لنظامها الاقتصادي . ويمكن القول بالنسبة لاسرائيل ان وجود القطاع العام سواء نظرنا اليه من خلال الوكالة اليهودية او الحكومة الاسرائيلية هو **سابق** لوجود القطاع الخاص بالاضافة الى انه كان ولا يزال يرسم الدور والمدى الذي يمكن ان يتحدد او يتقلص من خلالهما القطاع الخاص .

ان هذا التحليل لدور واهمية القطاع العام لا يعني على الاطلاق حدوث تغييرات أساسية في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي في العقدين الاخيرين ووضع المزيد من الموارد الاقتصادية في متناول القطاع الخاص خصوصا في القطاع الصناعي ، الا ان القطاع العام ، كما سنرى لاحقا ، ظل ممسكا بالخيوط الاساسية لعملية التحول هذه من خلال المساعدات والاعفاءات وغيرها من الاجراءات المؤسسية التي ظلت تكفل للقطاع العام مراقبة اعمال القطاع الخاص للتأكد من ان القطاعين يعملان لتحقيق الاهداف الرئيسية الاقتصادية . ويمكن تلخيص هذه الاهداف بما يلي: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي سنويا ، التأكد من عدم حدوث زيادة في مستوى الاسعار تفوق الزيادة في مجمل الناتج الوطني حتى لا يسلب التضخم المالي المكاسب الانتاجية ، وأخيرا تحقيق حد أدنى من « الاستقلال الاقتصادي » عن طريق تخفيف الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل وهذا يعني تحسين وضع الميزان التجاري عن طريق سد الثغرة بين الصادرات